2000 12 14-0001-L

برفعون لافتات مطالبة باعادة الضباط والافراج عن بطرس خوند.

الطلاب يقطعون الطريق.

الداخلية: قطع الطرق لا يمكن التعامل معه على أنه حرية

أهالي المفقودين اعتصموا تحت المطر وبعضهم أدلى بشهادات

كتبت بارعة سريح:

"ما عنا طائفية، كلّنا لبنانيين" و"هيدا مخطوف ومظلوم ما بدنا نقولوا محكوم". الأصوات التي علت في اعتصام أهالي المفقودين أمس امتزجت بالدموع في مشهد مؤثر لامهات يحملن صور شباب معظمها بالابيض والأسود، هي كل ما بقي لهن من ذكرى ابنائهن.

اقفال الدولة "الرسمي" لملف المفقودين اللبنانيين في السجون السورية على الشكل الذي اقفل فيه، أدى الى فتحه على مصراعيه في الشارع مع ملفات أخرى.

أكثر من ٣٠٠ شخص اعتصموا بعد ظهر أمس تحت المطر في "خيمة الحرية" في حديقة شارل مالك - الاشرفية وحملوا صور أولادهم واخوتهم وازواجهم يطالبون بعودتهم وكشف مصيرهم وأماكن وجودهم.

الأهالي وقفوا نحو ثلاث ساعات عند تقاطع الـ"سنا" ساحة جبران تويني اعتباراً من الساعة الثالثة بعد الظهر. وانضم اليهم عند الرابعة عدد كبير من الطلاب الجامعيين يساندونهم في مطالبهم بعودة ابنائهم الموقوفين في السجون السورية.

القوى الأمنية ضربت طوقاً حول المعتصمين الذين حوّلوا اعتصامهم لاحقاً تظاهرة سارت في اتجاه بيروت بداية ثم في اتجاه الاشرفية.

هدوء اعصاب عناصر الدرك والضباط كان لافتاً. وقد مارسوا سياسة ضبط النفس ولم يصطدموا بالمتظاهرين، الا عندما اراد بعضهم ايقاف حركة السير في الاتجاهين واقفال الساحة. عندما تصدت لهم عناصر قوى الأمن وحصل تدافع حسم بسرعة، ثم عادت القوة الأمنية وتركتهم يقفلون الشارع، وراح البعض يترجلون من سياراتهم وينضمون الى المعتصمين.

احدى الامهات قالت لرجل في سيارته: "ابني ينتظر في سجن سوري منذ ٢٥ عاماً، ليس كثيراً ان تنتظر قليلاً في سيارتك".

وردّد المعتصمون أقوالاً افادوا انهم سمعوها من سلطات قضائية "انسوا موضوع العسكريين الذين اعتقلوا وأسروا في معارك ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، انسوهم ولا تطالبوا بعودتهم، فهم متهمون بقتل جنود سوريين"، كما قالت والدة جاك حنا نخول العريف في الجيش والذي اسر في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠. كذلك، قالت والدة طوني يوسف القزح وأيضاً والدة المعاون الأول ايلي كريم وهبة التي صرخت: "لم يعترفوا بالعسكر ونحن نعرف انه في سجن تدمر".

وفي لوائح لجنة المعتقلين اسماء كثيرة لجنود يقولون انهم موجودون في سجون سورية ويذكرون منهم الجندي عادل يوسف ضومط الذي اسر في اليوم نفسه كالجنود الآخرين والذي اكد اهله ان مسؤولاً لبنانياً كان اكد لهم وجوده في السجن واليوم لا يجدون اسمه في اللوائح الرسمية.

اما الجندي جوني ناصيف فقد ابرزت والدته اذناً بزيارته يعود الى اعوام خلت، واليوم لا تجد اثراً لاسمه وينكرون وجوده. وكانت امه زارته عام ١٩٩١ في سجنه.

وطالب المعتصمون بكشف مصير الموجودين في سجون سورية منذ اوائل الثمانينات وحتى من قبل.

وتقول والدة علي عبدالله ان "عناصر المخابرات السورية اعتقلته في منطقة الكولا، ومنذ سبعة اشهر خرج احدهم من سجن تدمر وجاء ليقول لي انه رأى علي هناك".

وليد المصري شاب اعزب راه احد اقفال هذا الملف الانساني والحساس بطريقة تفتقد الى الشفافية والمسؤولية. ان المادة الخامسة من "الاعلان العالمي لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري" تحمل كل دولة مسؤولية التقصير او القبول بجريمة "الاخفاء القسري" بحق مواطنيها وهذه الجريمة تعتبر بمفهوم الامم المتحدة جريمة مستمرة ومتمادية بحق الانسانية والاهل والمجتمع.

انطلاقا من الاعتراف بأن القوات السورية اعتقلت لبنانيين على الارض اللبنانية وان حقيقة ان الكثير من العائلات تملك معلومات اكيدة لاختفاء ابنائها على يد هذه القوات وعن وجودهم في السجون السورية فاننا ندعم مطلب لجنة "أهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية" بتشكيل لجنة رسمية لبنانية للتحقيق في شكوى الاهالي وعلى هذه اللجنة ان تتمتع بالمواصفات الآتية:

١- اضافة الى مسؤولين رسميين يجب ان تضم اللجنة اشخاصا مستقلين من خارج الدوائر الحكومية، مشهود لهم بالنزاهة وعدم الانحياز، كما يجب ان يتمتعوا بخبرة واسعة في مجال القوانين وحقوق الانسان.

٢- وجوب تأمين الموارد المادية والبشرية المناسبة لتقوم اللجنة بعملها على أكمل وجه. كما يجب ان تتمتع اللجنة بالصلاحيات القضائية المناسبة لجلب عناصر مدنية وعسكرية، لبنانية وغير لبنانية من الذين مارسوا الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري.

٣- ان تمنح الحكومة هذه اللجنة الصلاحيات الضرورية للتحقيق مع الاشخاص والاطلاع على الوثائق المطلوبة ودخول كل المراكز المواقع التي تعتبر مراكز اعتقال او تصفية جسدية".

"لجنة دعم الموقوفين"

ومن فرنسا، اعلنت "لجنة دعم الموقوفين اللبنانيين اعتباطا" ان "ملف المعتقلين في سوريا لم يقفل بعد"، وطلبت من السلطات السورية واللبنانية العمل على حل هذه القضية في شكل جدي. وقالت اللجنة العضو في الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان في بيان وقعته رئيستها ماري دونو: "ان الحكومات المتعاقبة في لبنان حاولت طمس هذه المأساة واخضاعها للمصالح السورية واللبنانية في معزل عن اهميتها كمسألة انسانية وحقوقية تعني منظمات حقوق الانسان العالمية والمحلية والاهالي (...)".

وعرض البيان لمراحل تطور المسألة منذ اعلان الرئيس السابق الياس الهراوي وجود ٢١٠ معتقلين لبنانيين في السجون السورية، وفي رأيها ان "هذا الاعلان يعتبر وثيقة دامغة من اعلى مرجع لبناني، وذكر بالقرار الذي اتخذه الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد بالافراج عن ١٢١ معتقلا والاحتفاظ بـ ٣٥ لبنانيا بتهمة التعامل مع اسرائيل في قرار غير قانوني تجاهلته السلطات اللبنانية، ولم تكلف نفسها عناء البحث عن مصير مواطنيها واماكن اعتقالهم او هوياتهم".

واشارت اللجنة الى عمل لجنة التحقيق التي شكلتها حكومة الرئيس سليم الحص وضمت مسؤولي اجهزة الامن اللبنانية، "والتي تلقت في حينه معلومات من ١٦٨ عائلة لبنانية عن وجود انسبائها في السجون السورية، ثم لم تلبث السلطات اللبنانية ان نقضت اعمال اللجنة باعلان عدم وجود اي لبناني في السجون السورية، الى ان كان الافراج عن الشيخ هشام منقارة الذي اعتقل في صورة غير قانونية منذ ١٩٨٥ في سوريا، واعقبه قرار الافراج الاخير الذي اتخذه الرئيس السوري بشار الاسد".

وحملت اللجنة بشدة على تصريح المدعي العام التمييزي عدنان عضوم في مؤتمره الصحافي وقالت انه "اعلن عدم وجود اي معتقل لبناني في السجون السورية باستثناء ٨٥ متهمين بارتكاب جرائم عادية دون ان يوضح مواياتهم، وتجاهل التهم التي وجهت اليهم ومدى قانونية احتجازهم في سوريا دون محاكمة وظروف اعتقالهم (...)".

وخلصت اللجنة الى "انه لا يزال هناك الكثير من المعتقلين اللبنانيين رفاقه تفتاده عناصر سورية في ١٣/١٠/١٩٩٠.

وتقول عبير خليل ابو زكي ان والدها "ذهب عام ١٩٨٧ الى سوريا ولما لم يعد رحنا نسأل عنه فقالوا لنا انه في السجن هناك لكنهم منعوناً من العودة والسؤال عنه وهددونا اذا تابعنا البحث عنه".

جانيت بطرس خوند شاركت ايضاً في الاعتصام وطالبت الدولة "بكشف مصير زوجي الذي خطف في ١٥ ايلول ١٩٩٣ من امام منزلنا، وواجب الدولة ان تجده".

السيد مسعود الاشقر الذي كان موجودا اوضح ان "ما يجري مأساة انسانية تتطلب حلا". وتساءل "لماذا لا يتضامن ممثلو الشعب مع هؤلاء المظلومين؟".

أهالي المفقودين بحّت اصواتهم بعد ساعتين من الصراخ و البكاء، وبدا الاعتصام يأخذ قرابة الخامسة منحى غاضبا وراح المعتصمون يتوجهون الى القوى الامنية بكلام قاس. ووصلت ثلاث سيارات للدفاع المدني ووجهت خراطيمها نحو الناس الذين تلاصقوا ووقفوا في صف واحد، الا انها بقيت متوقفة ولم تبادرهم بالمياه لان الامطار بدأت تتساقط.

"أصدقاء اهالي المعتقلين"

وعند السادسة تفرّق المعتصمون. عادوا الى الانتظار والامل في المستقبل. ووزع البعض بيانات منها لـ"أصدقاء أهالي المعتقلين في السجون السورية" الذي جاء فيه: "الآن، وعلى عتبة الالف الثالث، ما زال مصير المئات من اخوة لنا في المواطنية فقدوا واعتقلوا على يد القوات السورية العاملة في لبنان موضع نكران وتجاهل من السلطات اللبنانية، التي تحاول بشتى الوسائل لاسباب سياسية في السجون السورية واسماؤهم معروفة لدى منظمات حقوق الانسان العالمية ويتلقون زيارات دورية من اهاليهم، ومنهم جورج ايوب شلهوب، طوني جورج تامر، نجيب جرماني وجوزف حويس. علما ان الكثير من العائلات تملك معلومات ووثائق اكيدة صادرة عن وزارة الدفاع الوطني والجيش اللبناني تؤكد وجود اقاربهم في سوريا". واعتبرت "ان كلام المدعي العام عن وفاة المعتقلين في سوريا خلال المعارك وان على الاهالي الكف عن المطالبة بهم غير مبرر وغير منطقي"، ودعت الدولة الى "مطالبة سوريا باطلاق كل المعتقلين لديها، وحتى الذين يقال انهم قتلوا، على ان تتحمل السلطات السورية مسؤولية سلامة المعتقلين اللبنانيين لديها".

"القوات"

ووزع طلاب "القوات اللبنانية" بياناً رحبوا فيه بعودة "بعض الذين افرج عنهم من المعتقلات السورية بعدما امضوا ربع عمرهم في دهاليز واقبية، ذاقوا فيها اسوأ انواع التعذيب والتنكيل دون اي مراعاة لشرعة حقوق الانسان الذي يحتفل العالم بعيدها الـ٥٢ هذا الاسبوع. فرحتنا بالعائدين كبيرة ولكنها غير مكتملة لأن القلق والحذر يشوبانها.

القلق على مصير الذين افرج عنهم من السجون السورية من ان تكون انتهت جلجلتهم من مكان ما لتبدأ في مكان آخر، فمن غير المقبول وضعهم مجدداً في السجون اللبنانية بدل تحريرهم فوراً وتعويضهم لما تحملوا من معاناة وظلم وتعذيب بسبب انتماءاتهم وارائهم السياسية.

ونحن الذين عانينا مرارة الاعتقالات التعسفية وخبرنا ظلمة السجون، ولم نزل، نرفض الاصرار الرسمي اللبناني والسوري على عدم وجود معتقلين آخرين في السجون السورية ونطالب بالكشف سريعاً عن مصير مئات المعتقلين الآخرين ونرفض رفضاً قاطعاً اقفال هذا الملف بقرار رسمي من اي جهة اخرى. فالعديد من العائلات ما زالت تعيش على امل رؤية عزيز اعتقل ونُقل الى سوريا، وما زال مجهول المصير".

الداخلية

ومساء، صدر عن وزارة الداخلية البيان الآتي:

"عمد بعض اهالي المفقودين الى التجمع عصر اليوم في محلة "سنا" في الاشرفية فاستقل بعض الطلاب التابعين لجامعات مجاورة في المنطقة هذا التجمع وعمدوا الى قطع الطريق مما أدى الى شل حركة السير في العاصمة وحبس الناس في سياراتهم واماكن عملهم وتعطيل الحركة الاقتصادية والتجارية.

وقد اضطرت القوى الامنية الى التدخل واعادة فتح الطريق بالحوار مع المتظاهرين والمتجمعين.

ان وزارة الداخلية ازاء ما حصل، وحفاظاً على الامن والنظام، تؤكد ما يأتي:

اولاً: ان قطع الطريق في هذا الشكل يسبب حربات الناس ويعطل مصالحهم وبعوق وصول الحالات الطارئة الى المستشفيات ويضر بالحركة الاقتصادية والتجارية وبالتالي يشكل مخالفة للقانون.

ثانياً: سبق لوزارة الداخلية ان اكدت حرصها على الحريات وطلبت من المواطنين في التظاهر ان يحترموا القانون ويتقدموا بطلب من الوزارة ليتم تحديد مكان التظاهر والزمان واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المتظاهرين والمواطنين وممتلكاتهم وتأمين حركة المرور.

ثالثاً: ان هذا النوع من التصرفات وقطع الطرق لا يمكن التعامل معه على اساس انه حرية لانه يشكل فوضى وشغباً واضراراً بمصالح الناس، وبالتالي فإن وزارة الداخلية تجد نفسها مضطرة، حماية لمصالح الناس، الى تطبيق القانون في حق المخلين بالأمن والنظام في حال تكرار مثل هذه الممارسات، اذ لا يمكن السماح لكل من تسول له نفسه بالنزول الى الشارع وقطع الطرق وشل مصالح اكثر من مليون مواطن في العاصمة".

مواجهة مع قوى الامن. (محمود الطويل)